

اسم المقرر: قضايا بحثية ١
العنوان: أثر التحول الرقمي في تطوير التشريعات
القضائية العربية التشريع الإماراتي (أنموذجا)

chrome-
extension://efaidnbmninnibpcajpcglclefindmkaj/
https://journals.ekb.eg/article_218873_dc34293a99bc983a58dffe71a1667d7d.pdf

Islamic finance (part one)

Séance introductive



إعداد الباحث: ماجد سعد القرني

Chapter

01



Chapter

أولاً: تحليل مكونات العنوان
أولاً: الإيجابيات

تحديد الإطار الجغرافي والموضوعي: حصر البحث في "التشريعات القضائية العربية" مع دراسة حالة الإمارات، يوضح نطاق البحث ويمنع التشتت، مما يُعد من مميزات البحث الأكاديمي الجيد.
دمج بين المجالين القانوني والتقني: الدمج بين التحول الرقمي (كمفهوم تكنولوجي) والتشريعات القضائية (كمجال قانوني) يعكس رؤية حديثة متعددة التخصصات، وهي سمة إيجابية في الدراسات القانونية المعاصرة.

أولاً: تحليل مكونات العنوان
ثانياً: السلبات

اتساع المفهوم دون تحديد كاف: عبارة "التشريعات القضائية العربية" عامة جداً، وكان من الأفضل تحديد المجال بدقة (مثل التشريعات الإجرائية أو العدلية أو قوانين الإثبات الإلكترونية) لتجنب التشتت في التحليل.

احتمال ضعف المقارنة أو الإطار التحليلي: إذا كان النموذج الإماراتي هو الوحيد محل الدراسة، فالعنوان يوحي بوجود مقارنة ضمنية مع "تشريعات عربية أخرى"، لكن ذلك لم يُوضح، ما قد يسبب غموضاً منهجياً في مضمون البحث.

غياب البعد الزمني: لم يحدد العنوان المرحلة الزمنية أو التحول الزمني المراد دراسته (مثل: من ٢٠١٠ إلى ٢٠٢٥)، وهو ما قد يضعف التحليل التطوري للمسار التشريعي الرقمي.

المقدمة:

أولاً: الإيجابيات:

وضوح الفكرة المركزية: النص يعرض فكرة محددة ومتماسكة، وهي أثر التحول الرقمي على مرفق القضاء العربي، مع التركيز على التغييرات التشريعية والإجرائية التي رافقت هذا التحول، مما يمنحه قوة في البناء الموضوعي. منطقية الطرح وتسلسل الأفكار: بدأ الكاتب بتقرير واقعة عامة ("غزو التقنيات الحديثة لجميع المجالات")، ثم انتقل إلى التخصص ("ضرورة دخولها مرفق القضاء")، ثم بيّن الدافع ("حرص الدول العربية على تحقيق العدالة الناجزة")، وهذا تسلسل منطقي متدرج يعكس وعياً بالترابط الفكري.

ثانياً: السلبيات:

عدم التمييز بين الجانب التقني والتشريعي: النص يدمج بين التحول الرقمي كوسيلة تقنية وبين الإصلاح التشريعي كإطار قانوني، من غير بيان واضح لحدود كل منهما أو العلاقة السببية بينهما (هل التحول التقني فرض التعديل التشريعي أم العكس؟).

غياب البعد الزمني والتحليلي: لم يشر النص إلى متى بدأ هذا التحول أو كيف تطور في سياق زمني معين، ما يجعله يفتقد البعد التاريخي الضروري في تحليل الظواهر القانونية المتغيرة.

مشكلة البحث:

أولاً: الإيجابيات:

تحديد موضوع البحث بدقة: ركزت الإشكالية على التحول الرقمي كمتغير مؤثر، وتطور التشريعات القضائية كمتغير تابع، وهذا يوضح العلاقة المراد دراستها في البحث.

ثانياً: السلبيات:

غياب الإشارة إلى الإطار الزمني: لم تحدد الإشكالية الفترة الزمنية للتحول أو التطور (مثل: العقد الأخير أو منذ عام معين)، ما يجعل التحليل التاريخي والتحولي غامضاً.

غياب البعد المقارن بوضوح: رغم ذكر "العربية" و"الإماراتية"، إلا أن السؤال لا يبين إن كان البحث يقارن بين الإمارات ودول عربية أخرى، أم يكتفي بدراسة الإمارات فقط كنموذج. هذا الغموض قد ينعكس على منهج البحث لاحقاً.

عدم تحديد نوع التأثير: كلمة "تأثير" واسعة: هل المقصود به تأثير تشريعي (تعديل النصوص القانونية)؟ أم إداري (تحسين الإجراءات القضائية)؟ أم تقني (التحول في البنية الرقمية للمحاكم)؟ كان يُفضل توضيح نوع الأثر أو مجالاته لتسهيل التحليل.

مشكلة البحث:

أولاً: الإيجابيات:

وضوح البناء التسلسلي للأسئلة: الأسئلة مرتبة وفق المراحل الطبيعية للدعوى القضائية (رفع الدعوى → التحقيق والمرافعة → إصدار الحكم)، مما يعكس فهماً منهجياً لتسلسل العملية القضائية. تركيز على جوهر التحول الرقمي القضائي: كل سؤال يلامس بوضوح الأثر العملي للتكنولوجيا في القضاء، وهو محور أساسي في موضوع "التحول الرقمي في التشريعات القضائية".

ثانياً: السلبيات:

عمومية مصطلح "التقنيات الحديثة": لم تُحدّد ماهية هذه التقنيات (مثل المنصات الإلكترونية، الذكاء الاصطناعي، البصمة الرقمية، أو الأنظمة الذكية في المحاكم)، مما يجعل الأسئلة عامة وغير قابلة للتحليل الدقيق ما لم تُوضّح المفاهيم. لافتقار إلى البعد التحليلي أو الإشكالي: الأسئلة تصف الأدوار ولا تستفهم عن التحديات أو النتائج، فمثلاً لم يُطرح: إلى أي مدى ساهمت هذه التقنيات في تحقيق العدالة الناجزة؟ أو ما التحديات التي واجهت تطبيقها؟ وهذا يجعلها أقرب إلى أسئلة وصفية من أسئلة بحثية تحليلية.

أهمية البحث:

أولاً: الإيجابيات:

اتصال وثيق بواقع معاصر: الفقرة تُبرز بوضوح أن أهمية البحث تتبع من تسارع التحول الرقمي ودخول التقنيات الحديثة في القضاء، وهو موضوع حديث وواقعي يلامس التطور الفعلي في المؤسسات القضائية عالمياً وعربياً.

تحديد الدافع العلمي للبحث: ربط الأهمية بالتحول من التقاضي التقليدي إلى التقاضي عن بعد يعكس فهماً جيداً للتحول الجذري الذي أحدثته التكنولوجيا في مرفق القضاء.

استخدام لغة قانونية دقيقة: المصطلحات مثل "إجراءات التقاضي"، "التقاضي التقليدي"، "التقاضي عن بعد" مصطلحات صحيحة ومستخدمة في الأدبيات القانونية الحديثة، مما يمنح النص مصداقية مهنية.

إشارة إلى البعد المقارن: ذكر المحاكم الدولية والعربية يفتح المجال للمقارنة بين تجارب مختلفة، وهو ما يعزز من أهمية الدراسة ويضفي عليها بعداً تحليلياً واسعاً.

أهمية البحث:

ثانيًا السلبيات:

غياب الربط المباشر بالتشريعات: على الرغم من أن العنوان يتعلق بـ تطوير التشريعات القضائية، إلا أن الفقرة لا تذكر هذا الجانب بوضوح، إذ ركزت على الإجراءات دون ربطها بالإطار القانوني أو التشريعي الذي هو محور البحث.

الافتقار إلى التحديد الزمني والمكاني: الفقرة تتحدث عن "عدد من المحاكم الدولية والعربية" دون ذكر أمثلة أو تحديد نطاق زمني للتحول الرقمي، ما يجعل الأهمية تبدو عامة وغير موجهة نحو نموذج محدد (مثل الإمارات).

افتقارها إلى الربط بالأثر المجتمعي أو الأكاديمي: لم توضّح الفقرة كيف يسهم البحث في إثراء المعرفة القانونية، أو في خدمة المجتمع، أو تطوير السياسات التشريعية، وهي عناصر تُعدّ من مكونات "أهمية البحث" في الصياغة الأكاديمية.

أهداف الدراسة:

أولاً: الإيجابيات:

شمول المراحل الإجرائية للقضاء: تناولت الأهداف مراحل التقاضي من رفع الدعوى → التحقيق والمرافعة → إصدار الحكم، وهذا يغطي جوانب متعددة من العملية القضائية بشكل شامل. وجود بعد تطبيقي عملي: الهدف الأخير (ذكر أهم التطبيقات العملية للقضاء الإلكتروني) يعزز الجانب العملي في البحث، وهو مهم جداً في الدراسات القانونية التطبيقية.

ثانياً: السلبيات:

عدم التحديد المكاني أو الزمني: لم يُذكر الإطار الجغرافي (مثل الدول العربية أو الإمارات)، مما قد يجعل الأهداف تبدو عامة وغير منضبطة بحدود الدراسة. الافتقار إلى هدف نقدي أو تقويمي: لا يوجد هدف مخصص لتقييم مدى نجاح هذه التقنيات أو التحديات التي واجهتها التشريعات، وهو عنصر أساسي في الدراسات التحليلية.

منهجية الدراسة:

أولاً: الإيجابيات:

وضوح دوافع اختيار المنهج: الفقرة تذكر سبب اختيار المنهج، وهو الإلمام والإحاطة بمختلف جوانب البحث وتحليل أبعاده، وهذا يعكس وعياً بأهمية المنهجية في الوصول إلى نتائج دقيقة.
استخدام منهج متكامل ومتناسق: الإشارة إلى استخدام عدة مناهج بحثية بطريقة متكاملة تعطي انطباعاً بالعمق والاحترافية، وتدل على محاولة البحث تغطية جميع الجوانب النظرية والتطبيقية.

ثانياً: السلبيات:

الفقرة طويلة ومعقدة: أسلوب الكتابة مركب جداً، وجملتها الرئيسية طويلة، مما يجعل الفكرة أقل وضوحاً ويصعب على القارئ متابعة النقاط الأساسية.

الدراسات السابقة:

الإيجابيات:

تحديد الفجوة البحثية بوضوح: الفقرة تبين أن البحث لم يتم تناوله سابقًا بشكل مستقل، وأن الدراسات السابقة اقتصرَت على حجية الوسائل الإلكترونية في الإثبات، ما يوضح الأصالة العلمية للموضوع.

الربط بالدراسات السابقة: ذكرت الفقرة ما تناولته الدراسات السابقة، وهو الجانب الإثباتي للوسائل الإلكترونية في الأنظمة العربية، مما يعطي خلفية واضحة للقارئ عن ما تم بحثه بالفعل وما لم يُبحث بعد.

السلبيات:

غياب التوثيق أو الاستشهاد بالمراجع: لم تُذكر أي دراسة سابقة أو مرجع يدعم القول بأن “الأمثلة على ذلك أكثر من أن تحصى”، وهذا قد يقلل من المصداقية الأكاديمية للفقرة.

غياب التحديد الزماني والمكاني: لم يُوضح الكاتب الفترة الزمنية أو الدول المعنية بالدراسات السابقة، مما يجعل الإشارة إلى الفجوة البحثية عامة نسبيًا.

غياب الصياغة الأكاديمية المحكمة: بعض العبارات مثل “بعد طول بحث وتحرّر” تعطي طابعًا سرديًا أكثر من كونها أكاديمية، وكان من الأفضل صياغتها بأسلوب بحثي رسمي.

النتائج:

الإيجابيات:

عرض نتائج واقعية وعملية: توضح الفقرة كيف تحولت الإجراءات من الورقية إلى الرقمية في رفع الدعوى وإدارة القضايا، وهو ما يعطي القارئ صورة واضحة عن أثر التحول الرقمي على القضاء. التسلسل المنطقي للأثر: الفقرة تنتقل من أثر التقنية على حضور الأطراف، إلى إدارة القضايا الإلكترونية، وصولاً إلى التغييرات في الدليل والوثائق، مما يعكس ترتيباً منطقياً للأحداث والنتائج. استخدام أمثلة ملموسة: الإشارة إلى وزارة العدل الإماراتية ونظام إدارة القضايا الإلكتروني يعزز الجانب التطبيقي للبحث ويجعل النتائج قابلة للتحقق. الإشارة إلى التطور التشريعي واللغوي: ذكر ظهور مصطلحات قانونية حديثة مثل الكتابة الإلكترونية والتوقيع الإلكتروني يوضح أثر التحول الرقمي على الجانب القانوني واللغوي، ما يربط التقنية بالقانون بوضوح.

النتائج:

السلبات:

جمل طويلة ومتداخلة: بعض الجمل مركبة جدًا وتحتوي على أكثر من فكرة واحدة، مثل الجملة التي تتحدث عن إدارة القضايا والجلسات ونشر الحكم، مما يصعب على القارئ تتبع المعلومات. غياب التقييم النقدي: الفقرة تعرض النتائج بشكل وصفي فقط، ولم تُناقش أثر هذه التغييرات على سرعة الفصل، جودة العدالة، أو التحديات المحتملة التي قد تظهر عند تطبيق التقاضي الإلكتروني. الانتقال المفاجئ إلى المصطلحات القانونية: التحول من وصف الإجراءات إلى الحديث عن الكتابة الإلكترونية والتوقيع الإلكتروني جاء مفاجئًا قليلًا، وكان يمكن تمهيده بتوضيح العلاقة بين التقنية وتطور الأدلة القانونية.

التوصيات:

الإيجابيات:

تغطية عدة جوانب مهمة: شملت التوصيات: الأمن السيبراني، التدريب، التوعية، تعديل التشريعات، وهذا يوضح فهماً متكاملاً لمتطلبات التحول الرقمي في القضاء.

إعطاء حلول عملية: التوصيات ليست نظرية فقط، بل تشمل خطوات ملموسة مثل إنشاء هيكل تنظيمي لمواجهة الاختراقات، ودورات تدريبية للقضاة، وبرامج توعية للمستفيدين.

التركيز على التشريعات الجنائية: الإشارة إلى تعديل قانون الإجراءات الجنائية بما يتوافق مع التطور التقني يُظهر صلة مباشرة بين التوصيات وموضوع البحث.

السلبيات:

عدم التسلسل المنطقي في العرض: الفقرة تنتقل من مشكلة الاستفادة من التقنيات إلى الأمن السيبراني، ثم التدريب، ثم الإعلام، ثم تعديل القانون، بشكل مفاجئ بعض الشيء. كان من الأفضل ترتيب التوصيات حسب الأهمية أو المراحل التطبيقية.

اللغة غير أكاديمية بالكامل: بعض العبارات مثل “الآن لم تستفد من تلك التقنيات بالشكل المناسب” و “التي جاءت مختصرة” تحمل طابعاً سردياً أكثر من كونه رسمياً أكاديمياً.

غياب التوضيح التفصيلي للتطبيق: التوصيات لم توضح كيفية تطبيق بعض الإجراءات مثل “إنشاء هيكل تنظيمي” أو “برامج التوعية”، مما يجعلها عامة نسبياً.

غياب الإحالة إلى الأدبيات أو الأمثلة الداعمة: لم يُستشهد بدراسات أو تجارب ناجحة تدعم التوصيات، مما قد يضعف مصداقيتها.